ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

قضايا المناخ..
رؤى عالمية ومصرية

عدد خاص

السنة الثالثة
ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

تقديرات مصرية

قضايا المناخ.. رؤى عالمية ومصرية

عدد خاص

العـدد 45
تقديرات مصرية
إصـــدار شـهـري
السنة الثالثة - نوفمبر 2022

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات
هبة زين

إخراج فني
أحمد حسني

ecss.com.eg
/ecsstudies

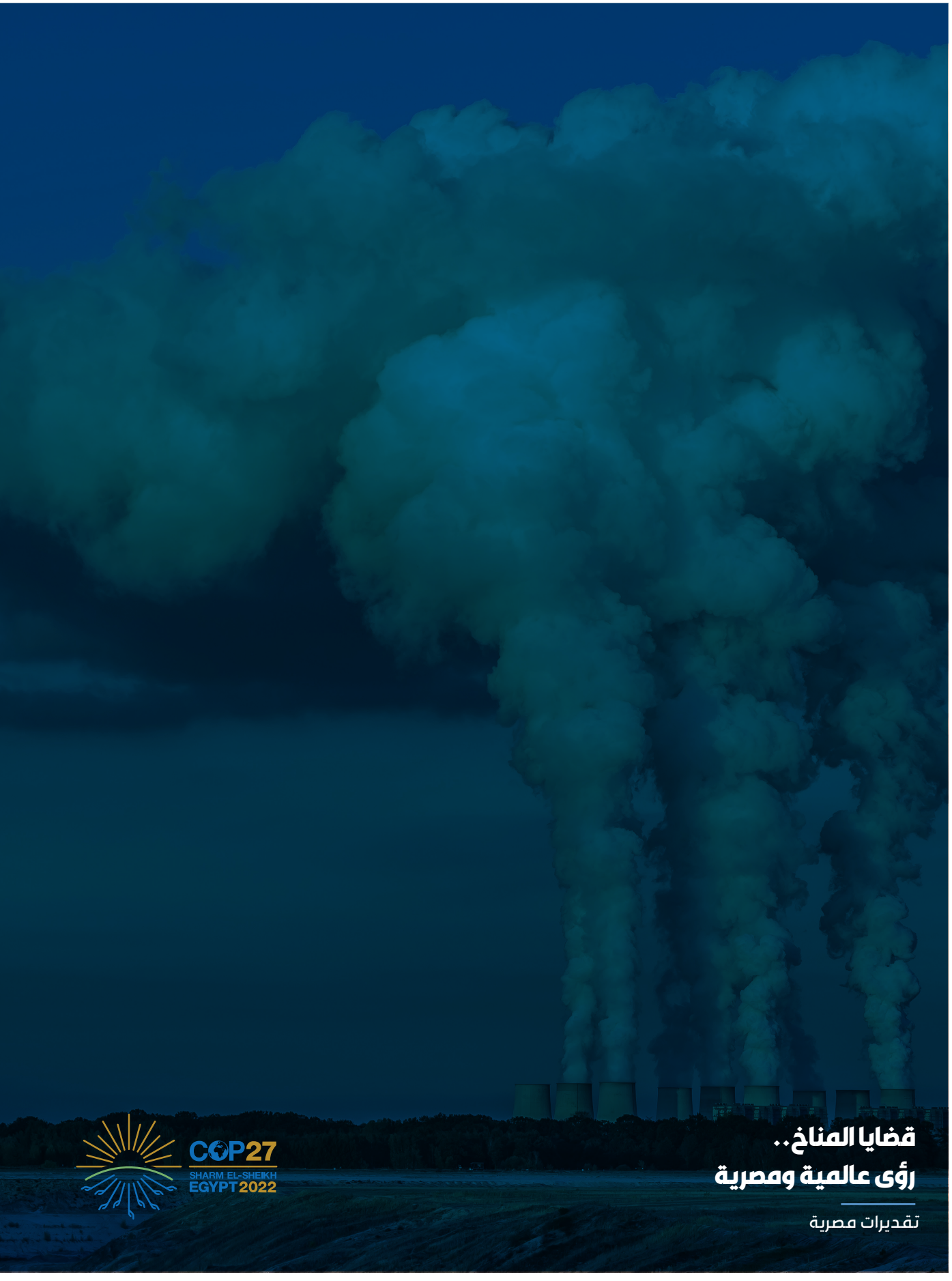

قضايا المناخ..
رؤى عالمية ومصرية

تقديرات مصرية

COP27
SHARM EL-SHEIKH
EGYPT 2022

المحتويات

08 الافتتاحية: تحدي المناخ للنظام الدولي
د. عبد المنعم سعيد

10 ما الممكن والمأمول في COP27؟
د. جمال عبد الجواد

13 تداعيات تنافس القوى الكبرى على قضايا المناخ
د. محمد كمال

16 الآثار المتفاقمة لتغير المناخ على كوكب الأرض
د. عمر الحسيني

19 الأبعاد الأمنية لقضيّة تغيّر المناخ في العالم
د. إيمان رجب

22 حدود الارتباط بين تغير المناخ وانتشار الإرهاب
د. دلال محمود

25 كيف يضاعف تغير المناخ الأزمات الاقتصادية؟
مجدي صبحي

28 الذكاء الاصطناعي وتغير المناخ.. فرص وقيود
د. رغدة البهي

31 مرتكزات الموقف المصري إزاء مواجهة تغير المناخ
د. نهى بكر

34 متطلبات التحول نحو صناعة خضراء في مصر
د. مدحت نافع

37 أثر التمويل الأخضر في التنمية المستدامة في مصر
أحمد بيومي

40 أدوار المجتمع المدني المصري في قمة COP27
د. عماد الدين عدلي

43 العدالة المناخية وحقوق الإنسان.. احتياجات مصرية
عصام شيحة

46 مخاطر تغير المناخ في أفريقيا.. مؤشرات أساسية
هبة زين

كيف يضاعف تغير المناخ الأزمات الاقتصادية؟

هناك علاقة جدلية واضحة بين الأزمات الاقتصادية وتغير المناخ. إذ يدفع تغير المناخ نحو العديد من الكوارث وسوء الأوضاع الاقتصادية. في المقابل، ينعكس سوء الأوضاع الاقتصادية سلبًا على قضية مكافحة الاحترار العالمي وتقليل حدة الانبعاثات. فوفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تقدر قيمة خسائر الغذاء وخدمات النظم البيئية والدخل، المتوقعة في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2050 بسبب تدهور التربة، بنحو 23 تريليون دولار، كما أن هناك 72 مليار دولار خسائر اقتصادية ناجمة عن التغيرات المناخية في النصف الأول من عام 2022. وتبلغ تكلفة تكيف الدول النامية مع تغيرات المناخ نحو 300 مليار دولار في عام 2030، فيما تُنفق الدول الأفريقية ما يتراوح بين 2 إلى 9% من الناتج المحلي الإجمالي لمواجهة آثار تغير المناخ، ويقدر أن حجم الخسائر الاقتصادية لأمريكا وحدها خلال عام 2021 وصل إلى 145 مليار دولار.

مجدي صبحي
رئيس وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مضاعفة المخاطر

يُعد المناخ عاملاً مضاعِفًا للمخاطر، حيث ينضاف إلى التحديات القائمة بالفعل فيزيدها استفحالاً. فالجفاف في أفريقيا وأمريكا اللاتينية يُترجم مباشرةً إلى اضطرابات سياسية وعنف. ويقدر البنك الدولي أن أكثر من 140 مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا سيكونون مجبرين على الهجرة داخل مناطقهم بحلول عام 2050 إذا لم تُتخذ التدابير اللازمة.

وكانت الكوارث المتصلة بحالات المناخ والطقس القصوى دائمًا جزءًا من نظام كوكبنا الأرضي. غير أن هذه الكوارث باتت أكثر تواترًا وشدة بالموازاة مع احترار العالم. ولم تبقَ أي قارة في منأى عن هذه الكوارث، حيث صارت موجات الحر الشديد والجفاف والأعاصير بجميع أنواعها تنشر الدمار في جميع أنحاء العالم. ويُصنف اليوم 90 في المائة من الكوارث باعتبارها كوارث ذات صلة بالطقس والمناخ، وهي تكلف الاقتصاد العالمي 520 بليون دولار كل عام، بينما ينحدر أعداد كبيرة من المواطنين للوقوع في هوة الفقر.

ويكفي النظر إلى الفيضانات التي أصابت باكستان في الآونة الأخيرة وخلفت أكثر من 1500 قتيل. وتعصف نوبات القحط والجفاف بمنطقة القرن الأفريقي وأمريكا الجنوبية، فتُؤثّر على إنتاج الأغذية وتوليد الطاقة المائية، وتصيب تسعة ملايين شخص آخرين بنقص حاد في الأمن الغذائي في أنحاء إثيوبيا، وكينيا، والصومال وحدها.

وتتعرَّض البلدان النامية لكوارث مرتبطة بتغير المناخ أكثر تواترًا وأشد حدة. وتتسبب انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة البشرية في تغير المناخ الذي يخلف تداعيات مأساوية على التنمية من عدة نواحٍ. وتشتد الحاجة إلى التكيف من قِبَل البلدان والشعوب التي تضررت من جراء تغير المناخ، وإلى تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة.

وبحسب تقدير البنك الدولي فإنه إن لم يتم التصدي لأزمة تغير المناخ، فسوف يتحول نحو 130 مليون شخص إلى الوقوع في براثن الفقر على مدار السنوات العشر المقبلة، مما يؤدي إلى تقويض مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس. وسوف ينتج عن تغير درجة حرارة الأرض تداعي الاقتصاد العالمي "حيث سينخفض اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة 7 في المائة عما هو عليه في عالم خالٍ من تغير المناخ، وقد تخسر الدول الغربية بما في ذلك كندا وبريطانيا وفرنسا، ما بين 6 في المائة و10 في المائة من ناتجها الاقتصادي المحتمل. وبالنسبة للدول الفقيرة، التي تميل إلى أن تكون أكثر تعرضًا لدرجات حرارة أكثر دفئًا فلديها قدرة أقل على تكييف بنيتها التحتية واقتصاداتها استجابة لذلك، حيث ستكون العواقب وخيمة للغاية. فعلى سبيل المثال فإن مستويات الثروة في ماليزيا والفلبين وتايلاند ستنخفض بمقدار النصف تقريبًا مقارنة بعالم لا يوجد فيه تغير مناخ، وسيكون اقتصاد إندونيسيا أصغر بنسبة 40 في المائة، بينما سيكون اقتصاد الهند أصغر بنسبة 35 في المائة."[1]

تباين المسئولية

هناك تباين فج في المسئولية عن احترار الأرض، إذ إن أغنى 1% من سكان العالم يتسببون في 15% من إجمالي الانبعاثات الكربونية في العالم، وهو ما يعادل أكثر من ضعف ما يتسبب فيه أفقر 50% من سكان العالم (7%) الذين هم من العالم النامي بصورة أساسية، كما أن دول مجموعة العشرين مسئولون عن 80% من الغازات المسئولة عن الاحتباس الحراري.

وطبقًا لأحدث الدراسات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي فإن أغنى 10% من سكان العالم يتسببون في نحو 50% من إجمالي الانبعاثات الكربونية في العالم، وطبقًا لبيانات البنك الدولي، فإن نصيب الفرد من تلك الانبعاثات في الولايات المتحدة قد بلغ 14.7 طنًا عام 2019، وهو ما يعادل 50 مرة نظيره في الدول منخفضة الدخل.[2]

وسوف يكون تغير المناخ أكثر حدة على اقتصادات الدول النامية التي تعتمد بشكل أساسي على قطاعي الزراعة والسياحة. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الدول النامية ستتحمل حوالي 75% – 80% من تكاليف الأضرار التي تنجم عن تغيُّر المناخ، فارتفاع درجة حرارة الأرض ولو بدرجتين مئويتين عن درجة الحرارة التي كانت سائدة قبل الثورة الصناعية يمكن أن يؤدي إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي بحوالي 4% – 5% بالنسبة لأفريقيا وجنوب آسيا، مقارنة بـ1% في الدول المتقدمة.

ومن الجدير بالذكر أن وكالات التصنيف الائتمانية باتت تأخذ في الاعتبار مخاطر التغيُّر المناخي في تصنيفاتها للمخاطر السيادية. وتُعزّز أبحاث استاندرد آند بورز حول تأثير تغيُّر المناخ على المخاطر السيادية فرضية أن الدول النامية هي الأكثر عرضة للمخاطر، حيث تقيّم الوكالة درجة الهشاشة استنادًا إلى حصة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية دون خمسة أمتار من الارتفاع وحصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعد قارة أفريقيا أول ضحايا تداعيات التغير المناخي، رغم أنها القارة الأقل انبعاثًا لغاز ثاني أكسيد الكربون، الناتج عن الأنشطة الصناعية والمتقدمة. وتتمثل تداعيات تغير المناخ في إفريقيا في تعرضها لمخاطر التأثير على الموارد المائية، وتفاقم ظاهرة النزوح الداخلي، وتزايد الاحتقان بين الرعاة والمزارعين على خطوط السافانا، ليصل إلى صراعات مسلحة في السودان ونيجيريا ومالي. وتوجد دراسات حول تداعيات تغير المناخ، تبين أن دولاً مثل: غينيا، وغامبيا، ونيجيريا، وتوغو، وبنين، والكونغو، وتونس، وتنزانيا، وجزر القمر، ومصر؛ معرضة لأخطار كبيرة مع حلول 2050، بسبب تآكل السواحل وارتفاع مستوى سطح البحر.

في الوقت نفسه، تستمر بلا هوادة أزمة المناخ الناجمة عن انبعاثات الغازات الدفيئة. وتُؤثِّر الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ على الإنتاج الزراعي، وسبل كسب الرزق للناس في مختلف قطاعات الاقتصاد والهجرة.

التمويل المناخي

لمساندة العمل المناخي، يحتاج كثيرٌ من البلدان النامية إلى استثمارات ضخمة، وتمويل بشروط ميسرة، ومنح لتيسير تحولاتها في مجالات الطاقة والنقل والزراعة. ويلزم أيضًا توفير موارد تمويل كبيرة لمساندة جهود التكيف والقدرة على الصمود في معظم البلدان النامية.[3]

وقد تعهدت الدول المتقدمة عام 2009 بتقديم 100 مليار دولار سنويًا ابتداءً من عام 2020 لمساعدة الدول

النامية على تمويل انتقالها إلى الطاقات النظيفة، ونص اتفاق جديد، بناء على طلب الدول النامية، على أن مبلغ المائة مليار دولار ليس سوى حد أدنى، وسيتم اقتراح هدف جديد وأعلى عام 2025.

من جهة أخرى، ترفض الدول المتقدمة أن تدفع وحدها المساعدة، وتطالب دولاً مثل الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة والدول النفطية الغنية بأن تساهم في ذلك. ولم ترتقِ المساعدات الفعلية أبدًا إلى مستوى ما تم الوعد به، ولهذا قد تثور التساؤلات حول التزام هذه الدول بما وعدت به في ظل التوقعات المتزايدة بمرور هذه البلدان بحالة من الركود الاقتصادي خلال العام المقبل.

وهناك انعكاسات سيئة أيضًا للأزمات الاقتصادية والجيوسياسية على قضية مكافحة الاحترار العالمي. فقد عمل التضخم وتزايد أسعار مواد الطاقة المختلفة، وهو ما قوى من أثره الغزو الروسي لأوكرانيا، وما أعقبه من محدودية إمدادات الغاز الطبيعي وارتفاع أسعاره، على أن يتم حاليًا تأجيل إغلاق محطات الطاقة التي تعمل بالفحم في شتَّى أرجاء العالم، وتسارعت أنشطة تعدين الفحم، ومن المعروف أن الفحم هو أكثر أنواع الطاقة الأحفورية تلويثًا للبيئة.

1. Christopher Flavelle. Climate Change Could Cut World Economy by $23 Trillion in 2050, Insurance Giant Warns. The New York Times. https://www-nytimes-com.

مذكور في: شيماء فاروق، الأزمة الاقتصادية العالمية: جائحة كورونا، التغير المناخي، وأزمة الطاقة

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية

على الرابط: https://democraticac.de/?p=81885#_edn11

2. عمر عبد العال أبو قرين، أزمة المناخ... والعدالة الغائبة، جريدة الشروق، 13 سبتمبر 2022.

3. الأزمة التي تواجه عملية التنمية، كلمة رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس في معهد ستانفورد لأبحاث السياسات الاقتصادية

على الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/news/speech/2022/09/29/the-crisis-facing-development-speech-by-world-bank-group-president-david-malpass-before-the-2022-annual-meetings

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشأون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر
/ecsstudies